E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.17/1999/16
12 March 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة التنمية المستدامة
الدورة السابعة
١٩ - ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩

تقرير الفريق العامل بين الدورات المخصص لأنماط الاستهلاك والإنتاج وللسياحة

(نيويورك، ٢٢ - ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٩)

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١	٢
أولا - تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج	٢ -٥٦	٢
ألف - العناصر الممكنة لمشروع مقرر تتخذه لجنة التنمية المستدامة في دورتها السابعة	٢	٢
باء - ملخص المناقشات الذي أعده الرئيسان المشاركان	٣ -٥٦	٧
ثانيا - السياحة والتنمية المستدامة	٥٧-٩٦	١٥
ألف - العناصر الممكنة لمشروع مقرر/قرار تتخذه لجنة التنمية المستدامة في دورتها السابعة	٥٧	١٥
باء - ملخص المناقشات الذي أعده الرئيسان المشاركان	٥٨-٩٦	١٨
ثالثا - اعتماد تقرير الفريق العامل	٩٧-٩٨	٢٦
رابعا - المسائل التنظيمية ومسائل أخرى	٩٩-١٠٤	٢٧
ألف - افتتاح الدورة ومدتها	٩٩-١٠٠	٢٧
باء - الحضور	١٠١	٢٧
جيم - انتخاب أعضاء المكتب	١٠٢	٢٧
دال - جدول الأعمال والأعمال التنظيمية	١٠٣	٢٧
هاء - الوثائق	١٠٤	٢٨

050499 310399 99-06919

مقدمة

١ - تمثل الدور الذي اضطلعت به الأفرقة العاملة المخصصة التابعة للجنة التنمية المستدامة في العمل كاجتماع تحضيري للدورة السابعة للجنة وتيسير نجاح اللجنة في تحقيق نتائج ملموسة وعملية المنحى بشأن قضايا تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج وفي مجال السياحة والتنمية المستدامة. ووفقا لما وافق عليه الفريق العامل بين الدورات المخصص لأنماط الاستهلاك والإنتاج وللسياحة، أفرزت الجلسة نوعين من الوثائق يتعلقان بكل من البندين الرئيسيين المدرجين في جدول أعمالها. وأعد هذه الوثائق رئيسا الفريق العامل المشاركان على أساس المناقشات التي دارت في الاجتماع والتعليقات والمقترحات التي قدمها المشاركون بشأن المشاريع الأولية، غير أن الاتفاق عليهما لم يتم رسميا. وهاتان الوثيقتان هما:

(أ) "العناصر الممكنة لمشاريع مقررات/قرارات،" والتي يمكن أن تكون نقطة انطلاق للمزيد من المداولات والمفاوضات خلال الدورة السابعة للجنة التنمية المستدامة. غير أن بنية العناصر التي يمكن إدراجها في مشروع مقرر/قرار بشأن التنمية السياحية المستدامة لن تشكل سابقة بالنسبة لأعمال اللجنة في المستقبل. ومن المتوقع أن تواصل الوفود والمجموعات دراسة هذه الوثائق في الفترة الممتدة بين اجتماع الأفرقة العاملة المخصصة ودورة اللجنة، بغية إعداد مواقفها استعدادا للمفاوضات التي ستجرى في فرق الصياغة خلال انعقاد تلك الدورة؛

(ب) ملخصات المناقشات التي أعدها الرئيسان المشاركان، فيها إلى نشر ما دار بوجه عام في مناقشات الفريق العامل والمواقف الرئيسية التي أعلنتها الوفود، ويسجلان عند اللزوم الآراء والمقترحات البديلة. ولن يجري أي تعديل آخر لهذه الملخصات وستدرج كمادة مرجعية بشأن أية مسألة في التقرير المقدم إلى لجنة التنمية المستدامة.

أولا - تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج

ألف - العناصر الممكنة لمشروع مقرر تتخذه لجنة التنمية المستدامة في دورتها السابعة

٢ - العناصر الممكنة لمشروع قرار تتخذه لجنة التنمية المستدامة في دورتها السابعة بشأن تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج التالية:

مقدمة

١ - ينبغي متابعة تنفيذ الأهداف الرئيسية لتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج بما يتفق تماما مع جدول أعمال القرن ٢١[١] والفقرة ٢٨ من برنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١[٢]، مع مراعاة الحالة الخاصة للبلدان النامية التي تتأثر تأثرا سلبيا بهذه العملية. وتواجه الحكومات تحديا جماعيا يتطلب إعادة تأكيد التعهدات وتعزيز التعاون وبذل المزيد من الجهود من أجل اتخاذ إجراءات ملموسة، مع مراعاة مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتفاوتة.

٢ - وينبغي للبلدان الصناعية أن تواصل الريادة في بذل الجهود الرامية إلى قلب مسار الاتجاهات غير المستدامة في مجال الاستهلاك والإنتاج، لا سيما ما يهدد منها البيئة العالمية. وتتمثل أولويات البلدان النامية في استئصال الفقر وتحسين مستويات المعيشة، بما في ذلك سد الاحتياجات الأساسية، بمساعدة دولية، مع تجنب الضرر بالبيئة والغبن الاجتماعي. وتواجه البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تحديا يتمثل في إدماج السياسات التي تزيد من استدامة أنماط الاستهلاك والإنتاج في عملية الإصلاح.

أولويات العمل المقبل

٣ - ستواصل لجنة التنمية المستدامة تناول الاستهلاك والإنتاج المستدامين كأهم مسألة في دورتيها الثامنة والتاسعة اللتين ستعقدان في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ على التوالي، مع التركيز بصورة خاصة على الروابط القائمة في مجال الزراعة والتجارة والشؤون المالية في عام ٢٠٠٠ والطاقة والنقل في عام ٢٠٠١. وستجرى المناقشة الشاملة التالية لأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة عند إجراء الاستعراض الشامل في دورة اللجنة في عام ٢٠٠٢، استعدادا لاستعراض التقدم المحرز خلال عشر سنوات منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية.

٤ - وينبغي مواصلة العمل الذي يتم في إطار برنامج العمل الدولي بشأن أنماط الاستهلاك والإنتاج الذي اعتمدته اللجنة في دورتها الثالثة في عام ١٩٩٥[٣]. وبالإضافة إلى ذلك، سيشمل تنفيذ برنامج العمل الدولي مجالات الأولوية الأربعة التالية: (أ) تطوير السياسات وتنفيذها بطريقة فعالة؛ (ب) وإدارة الموارد الطبيعية والإنتاج الأقل تلويثا؛ (ج) والعولمة وآثارها على أنماط الاستهلاك والإنتاج؛ (د) والتحضر وآثاره على أنماط الاستهلاك والإنتاج. وسيقدم إلى اللجنة عند انعقاد دورتها العاشرة في عام ٢٠٠٢ تقرير عن تقدم العمل والنتائج الملموسة المحرزة.

---

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب) القرار ١، المرفق الثاني.

(٢) قرار الجمعية العامة دإ-١٩/٢ المؤرخ ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٧، المرفق.

(٣) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٥، الملحق رقم ١٢ (E/1995/32)، الفصل الأول، الفقرتان ٤٥ و ٤٦.

تطوير السياسات وتنفيذها بطريقة فعالة

٥ - ينبغي أن تقوم الحكومات، بالتعاون مع المنظمات الدولية وشراكة مع المجموعات الرئيسية، بما يلي:

(أ) المضي في تطوير السياسات للنهوض بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة من خلال إجراءات تثبط الممارسات غير المستدامة وحوافز تشجع المزيد من الممارسات المستدامة. ويمكن أن تجمع السياسة العامة تحقيقا لهذا الغرض، بين اللوائح، الاقتصادية والاجتماعية، والسياسات الشرائية، والاتفاقات والمبادرات الطوعية؛

(ب) النظر في مجموعة من الأدوات الاقتصادية تشمل في جملة أمور أدوات ضريبية، ووضع جدول للتخلص تدريجيا من الإعانات المالية الضارة بالبيئة، بغية استيعاب التكاليف البيئية محليا والتشجيع على الاستهلاك والإنتاج المستدامين. وينبغي أن يتم ذلك مع مراعاة الاحتياجات الاجتماعية وتجنب الآثار السلبية المحتملة على الوصول إلى الأسواق، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية؛

(ج) العمل على زيادة تفهم دور الإعلان ووسائط الإعلام في تشكيل أنماط الاستهلاك والإنتاج، وتعزيز دورها في التشجيع على التنمية المستدامة، من خلال جملة أمور منها المبادرات الطوعية والمبادئ التوجيهية المتفق عليها؛

(د) تطوير وتنفيذ برامج لتوعية الجماهير مع التركيز على تثقيف المستهلك ووصوله إلى المعلومات، على أن توجه هذه البرامج بصفة خاصة للشباب وأن تراعي المنظور الجنائي.

٦ - وينبغي للبلدان الصناعية أن تشجع وتيسر نقل المهارات والتكنولوجيا السليمة بيئيا، إلى جانب تقديم الموارد المالية، إلى البلدان النامية تعزيزا لتبني أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة.

إدارة الموارد الطبيعية والإنتاج النظيف

٧ - ينبغي أن تقوم الحكومات، بالتعاون مع المنظمات الدولية وشراكة مع المجموعات الرئيسية، بما يلي:

(أ) تطوير وتطبيق سياسات تهدف إلى تشجيع الاستثمارات العامة والخاصة في مجالي الإنتاج الأقل تلويثا والاستغلال المستدام للموارد الطبيعية، بما في ذلك نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

(ب) جمع ونشر أفضل خبرات الممارسة في الإنتاج الأقل تلويثا والإدارة البيئية؛

(ج) إجراء مزيد من الدراسات والتحليل لتكاليف وفوائد الإنتاج الأقل تلويثا، والفعالية البيئية، وإدارة جانب الطلب، وتقييم الآثار الإيجابية والسلبية على البلدان النامية؛

(د) المضي في تطوير نهج الإنتاج الأقل تلويثا وسياسات الفعالية الإيكولوجية من خلال جملة أمور منها نظم الإدارة البيئية وسياسات الإنتاج المتكاملة، وتحديد الأهداف، وإدارة دورة الحياة، وخطط للوسم بعلامات، والإبلاغ عن الأداء. وينبغي تشاطر أفضل الممارسات والنتائج داخل المجتمع الأوسع واستخدامها في بناء القدرات، لا سيما في المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال؛

(هـ) إشارك الصناعات والقطاعات الاقتصادية، على الصعيدين الوطني والدولي، في الحوار الدائر حول الاستهلاك والإنتاج المستدامين بهدف وضع استراتيجيات مثلى لاستهلاك وإنتاج أكثر استدامة.

٨ - وينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن يقوما من خلال مراكز الإنتاج الأقل تلويثا التابعة لهما بدعم المشاريع، لا سيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، خاصة في مجالات مراجعة الحسابات والاعتماد، وطلبات الحصول على القروض والتمويل، وتسويق منتجاتها في الأسواق الدولية.

العولمة وآثارها على أنماط الاستهلاك والانتاج

٩ - ينبغي أن تقوم الحكومات، بالتعاون مع المنظمات الدولية وشراكة مع المجموعات الرئيسية، بما يلي:

(أ) إجراء دراسات عن الآثار البيئية والاجتماعية المترتبة على العولمة، بما في ذلك تأثير التجارة، والاستثمار، ووسائط الإعلام، والإعلان، والتسويق، على نقل أنماط الاستهلاك غير المستدامة من البلدان الصناعية إلى البلدان النامية. وينبغي أن تفحص هذه الدراسات سبل ووسائل التخفيف من حدة الآثار السلبية واستغلال الفرص المتاحة للترويج لأنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة؛

(ب) إجراء دراسات عن دور قطاع الخدمات المالية في تيسير الاستثمارات المسؤولة بيئيا واجتماعيا، وزيادة تشجيع هذا القطاع على اتخاذ مبادرات طوعية من أجل التنمية المستدامة؛

(ج) زيادة ما تبذله من جهود في سبيل تعاضد السياسات المتعلقة بالتجارة والسياسات المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين؛

(د) دراسة ما في أنماط الحياة والثقافات التقليدية من قيم وفوائد من أجل تعزيز الاستهلاك المستدام.

التحضر وآثاره على أنماط الاستهلاك والإنتاج

١٠ - ينبغي أن تقوم الحكومات بما يلي، بالتعاون مع المنظمات الدولية وشراكة مع المجموعات الرئيسية، بما يلي مع مراعاة أعمال لجنة المستوطنات البشرية:

(أ) تقييم ومعالجة الآثار البيئية والاجتماعية المترتبة على التحضر، لا سيما ما يتعلق منها بالطاقة، والنقل، والصرف الصحي، وإدارة النفايات، والصحة العامة. ويمكن لخبرات البلدان الصناعية ومواردها أن تساعد في التصدي لهذه القضايا من خلال الاستخدام الاستراتيجي للأراضي والتخطيط العمراني؛

(ب) زيادة الجهود المبذولة لمعالجة القضيتين الحيويتين المتمثلتين في توفير المياه العذبة والصرف الصحي في المستوطنات البشرية بالبلدان النامية باعتبار أن لهما الأولوية في جدول الأعمال الدولي المتعلق بالاستهلاك والإنتاج المستدامين؛

(ج) تقييم آثار التحضر على الأوضاع البيئية والاجتماعية والتصدي لها. وينبغي إجراء دراسات متعمقة عن العوامل الرئيسية المحددة لنوعية الحياة واستخدام تلك الدراسات لتعزيز استراتيجيات التنمية الحضرية.

١١ - والحكومات، بما فيها السلطات المحلية، مدعوة إلى إدماج سياسات الاستهلاك والإنتاج المستدامين في تخطيط المدن وإدارتها، وإلى موافاة اللجنة بتقارير عن خبراتها، خلال الاستعراض الذي ستجريه في دورتها العاشرة.

١٢ - وتُحَث الحكومات، والسلطات المحلية، والقطاع الخاص، وسائر الجهات المعنية على التعاون في مجال وضع نظم لجمع النفايات ومرافق للتخلص منها، ووضع برامج لمنع الفاقد وتقليله إلى الحد الأدنى وإعادة تدوير النفايات، من أجل الحفاظ على نوعية الحياة وتحسينها في المستوطنات البشرية والمناطق الساحلية بالبلدان النامية. ومن شأن نشر النتائج الإيجابية الناجمة عن تنفيذ مختلف أدوات هذه السياسات أن يؤدي إلى تيسير تطبيق تلك السياسات على نطاق أوسع.

باء - ملخص المناقشات الذي أعده الرئيسان المشاركان

مقدمة

٣ - ارتكزت المناقشة بشأن تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج على تقرير الأمين العام المعنون "الاستعراض الشامل لمسألة تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج" (E/CN.17/1999/2)، في سياق الفصل ٤ من جدول أعمال القرن ٢١ والفقرة ٢٨ من برنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ الوارد في مرفق قرار الجمعية العامة دإ-٢/١٩ المؤرخ ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٧.

٤ - وقدمت وفود عديدة من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال عروضا وصفت فيها أنشطة تعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة في بلدانها. وذكرت الاجتماعات الأخيرة التي قدمت إسهامات مفيدة في المناقشة، بما فيها حلقة عمل "الاستهلاك في عالم مستدام" المعقودة في كابيلفاغ في النرويج في حزيران/يونيه ١٩٩٨، ومؤتمر أنماط الاستهلاك المستدام: الاتجاهات والتقاليد في شرق آسيا" الذي استضافته جمهورية كوريا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، بالتعاون مع شعبة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وشاركت في رعايته السويد والنرويج. ورحب عدد من الوفود "بتقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨"[٤] الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لما فيه من تركيز على الاستهلاك والتنمية البشرية، باعتباره مساهمة في المناقشة.

الاعتبارات العامة

٥ - وذكرت وفود عديدة أن أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة تشمل في آن واحد الآثار البيئية السلبية الناجمة عن الإفراط في استهلاك الموارد الطبيعية، لا سيما في البلدان المتقدمة النمو، كما تشمل البطالة والفقر والنقص في استهلاك السلع الأساسية والخدمات، لا سيما في البلدان النامية. وارتأت أن من المفيد وضع برنامج منسق من الدراسات الوطنية والإقليمية المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج الهدامة، لا سيما في مجالات استخدام الطاقة، ونقل النفايات، واستخدام الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة، لتقييم مدى استدامتها. كما ذهب بعض الرأي إلى أهمية الحرص على وضع خطة للتنمية المستدامة في مجال الطاقة تشمل جميع أصناف الطاقة وتتناول الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

٦ - وذكرت عدة بلدان أن تحقيق التنمية البشرية المستدامة يتطلب انتقالا إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، وبخاصة في البلدان المصنعة. ولوحظ أن الحكومات تواجه تحديا جماعيا يتمثل في تعزيز التعاون وبذل جهود أكبر لاتخاذ إجراءات ملموسة، تراعي مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متفاوتة.

---

(٤) نيويورك، مطابع جامعة أوكسفورد؛ ١٩٩٨.

٧ - وذكرت عدة وفود أن أكبر تحد تواجهه البلدان المصنعة هو التقليل إلى أدنى حد من الآثار السلبية للاستهلاك والإنتاج ومساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال فيما تبذله من جهود. ولذلك يتعين على البلدان المصنعة أن تكون رائدة في إيجاد سبل لتغير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة.

٨ - وارتأت وفود عديدة ضرورة تنفيذ ومواصلة تطوير برنامج العمل المتعلق بتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج الذي اعتمدته اللجنة في دورتها الثالثة.

٩ - وشددت وفود كثيرة على أن أنماط الاستهلاك والإنتاج، إلى جانب الفقر هما المسألتان المهيمنتان على أعمال اللجنة في الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٢. وينبغي بالتالي تناول الحاجة إلى تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج من أجل التنمية المستدامة في سياق الموضوعات الرئيسية لكل دورة من دورات اللجنة، وبخاصة فيما يتعلق بالزراعة في عام ٢٠٠٠ والطاقة والنقل في عام ٢٠٠١.

١٠ - وذكرت وفود عديدة أن تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج لضمان الاستدامة ينبغي ألا ينطوي على تخفيض في نوعية الحياة أو مستويات المعيشة وينبغي أن يضمن تلبية الاحتياجات الأساسية لجميع الناس.

١١ - ولاحظت بعض الوفود أن الزيادة في الاستهلاك في العقود الأخيرة قد أدى إلى زيادة رفاه أعداد كبيرة من الناس في العالم. غير أن ثمة فوارق شاسعة، وآخذة في الاتساع في حالات كثيرة، في الاستهلاك بين البلدان وداخلها. كما أدى تزايد الاستهلاك في حالات كثيرة إلى تدهور البيئة ونفاد الموارد مما أفضى إلى تقويض استدامة التنمية. وتبرز أشد الآثار البيئية للعيان في أفقر المناطق في العالم.

١٢ - وذكرت وفود كثيرة أنه ينبغي للحكومات ضمان المستويات الدنيا من الاستهلاك للفقراء، مع إيلاء عناية خاصة للتغذية، ومحو الأمية، والتعليم، والرعاية الصحية، ومياه الشرب النظيفة، والصرف الصحي، والمأوى. ويمكن أن يساهم تحسين فرص العمالة المنتجة، وخاصة في المناطق الريفية من البلدان النامية، في تحقيق هذا الهدف. ولوحظ أن المجتمعات المحلية الريفية في البلدان النامية حيث تكاليف الحصول على الكهرباء فيها باهظة، يمكن تزويدها بالطاقة الشمسية، مما سيحسن مستويات المعيشة والأحوال البيئية.

١٣ - ولاحظ أحد الوفود أن بلده تمكن في العقود الأخيرة من زيادة الاستهلاك وتخفيض التلوث، عن طريق اتخاذ تدابير من قبيل زيادة فعالية الطاقة والموارد، وتوسيع نطاق إعادة الاستخدام والتدوير، وزيادة متانة السلع، وتحسين إدارة المواد الكيميائية والنفايات. ومع ذلك لاحظ الوفد أن ثمة حاجة إلى بذل جهود أكبر لتعزيز ممارسات الاستهلاك والإنتاج السليمة بيئيا والمستدامة.

١٤ - ولاحظ وفد آخر أن أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة، وعلى الأخص في البلدان المتقدمة النمو، قد أدت إلى تدهور البيئة عالميا، بما في ذلك إتلاف الأرصدة السمكية، وإزالة الغابات، واندثار التنوع البيولوجي، واستنفاد طبقة الأوزون، والتراكم المطرد لغازات الدفيئة.

١٥ - وأشارت بعض الوفود إلى ضرورة وضع مجموعة من أدوات السياسة العامة لتعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، بما فيها وضع أنظمة، وحوافز اقتصادية، وسن إصلاح ضريبي يراعي الشواغل الإيكولوجية، وكفالة الإعلام والتعليم. ولوحظ أن الأمر يحتاج إلى مزيد من العمل على تقييم فعالية أدوات السياسة العامة في مجال توفير الفوائد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. كما يلزم مزيد من الدراسة لتقييم فوائد وتكاليف الإنهاء التدريجي للإعانات المضرة بيئيا والبدء في فرض ضرائب ورسوم بيئية على نطاق أوسع، إلى جانب اتخاذ تدابير لمساعدة الفئات الضعيفة والمؤسسات التي قد تتأثر سلبا بتلك الضرائب والرسوم. وأشير إلى أن دور قطاع الخدمات المالية في تسهيل الاستثمارات المسؤولة بيئيا واجتماعيا يستحق المزيد من الدراسة والتحليل.

١٦ - وذكرت بعض الوفود أن وضع مؤشرات لقياس التغييرات في أنماط الاستهلاك والإنتاج مسألة هامة لتحديد المجالات التي يلزم فيها اتخاذ إجراءات وتقييم فعالية تدابير السياسة العامة. كما ذكر أن من الواجب أن تُراعى، في وضع هذه المؤشرات، حالة البلدان النامية، وبخاصة فيما يتعلق بتلبية الاحتياجات الأساسية، وتوافر المعلومات وإتاحة المنهجيات.

١٧ - وذكر أحد الوفود أن تدابير نشر المعلومات غير كافية أحيانا وأنه يلزم الانتقال إلى تدابير "النظام الاجتماعي".

١٨ - وأشارت بعض الوفود إلى أن الحكومات ينبغي أن تكفل نظافة الإنتاج والفعالية الإيكولوجية لعملياتها ومشترياتها، وإحداث نظم للإدارة البيئية. ولوحظ أن التوصية التي أصدرها عام ١٩٩٦ مجلس منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن تحسين الأداء البيئي للحكومات والتوصية المتعلقة بتحسين الأداء البيئي لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، مساهمتان هامتان في تحقيق هذا الهدف.

١٩ - ولاحظت بعض الوفود أن الإنتاج والاستهلاك المستدامين، لا سيما فيما يتعلق باستهلاك الوقود الأحفوري وصلاته بتغير المناخ وارتفاع مستوى البحر، يقلق بصفة خاصة البلدان الجزرية الصغيرة النامية. وارتأت وفود أخرى أن استهلاك الوقود الأحفوري ليس سببا مؤكدا لتغير المناخ.

٢٠ - وأشارت بعض الوفود إلى ضرورة بذل المزيد من الجهود لتحسين فرص وصول منتجات أقل البلدان نموا إلى الأسواق الدولية بغية تعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامين في تلك البلدان.

٢١ - وذكر أحد الوفود أن العمل في مجال وضع نماذج حاسوبية لاتجاهات الاستهلاك والإنتاج ينبغي أن يعكس اتجاهات محددة في مجال الاستهلاك والإنتاج على الصعيدين دون الإقليمي والوطني. وينبغي استخدام هذه النماذج الحاسوبية في دراسة الآثار المحتملة للتغييرات في السياسة العامة.

٢٢ - وأشارت وفود عديدة إلى أن إحراز تقدم نحو إنتاج واستهلاك أكثر استدامة ونحو تنفيذ برنامج عمل اللجنة سوف يتطلب تعاونا فيما بين الحكومات، والأعمال التجارية والصناعة، والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية. لذا ينبغي تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص لبلوغ هذا الهدف.

٢٣ - وإضافة إلى مواصلة العمل في إطار برنامج العمل القائم، اقترحت الوفود أولويات ومجالات عمل جديدة على النحو الوارد وصفه أدناه.

إدارة الموارد الطبيعية والإنتاج الأقل تلويثا

٢٤ - ذكرت وفود عديدة إلى ضرورة قيام البلدان المتقدمة النمو بتشجيع إقرار ممارسات فضلى في مجال الإنتاج الأقل تلويثا والإدارة البيئية. وينبغي أن تبذل البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية المزيد من الجهود من أجل بناء القدرات ونقل التكنولوجيا إلى القطاع الصناعي في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال.

٢٥ - وذكرت وفود كثيرة أنه يلزم بذل المزيد من الجهود لتعزيز وتسهيل نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا، إلى جانب الموارد المالية، إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال وتزويدها بمساعدة تقنية لدعم برامج بناء قدراتها الوطنية. وقالت إنها تتطلع إلى وفاء البلدان المتقدمة النمو بما التزمت به من المساعدة الإنمائية الرسمية، حتى يتأتى تحقيق نتائج ملموسة وجلية.

٢٦ - وذكرت بعض الوفود أن الإنتاج الأقل تلويثا والفعالية الإيكولوجية، المرتكزين على تحسين المهارات، والتكنولوجيات والاستخدام الفعال للطاقة والموارد، أمر أساسي للتنمية المستدامة في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء. ولوحظ أنه، في حالات كثيرة، يوفر الإنتاج الأقل تلويثا فوائد اقتصادية كبيرة فضلا عن الفوائد البيئية. غير أنه لوحظ كذلك أنه طغت على هذه التحسينات في الكفاءة بصورة عامة، الأحجام المتزايدة من الإنتاج والاستهلاك.

٢٧ - وأيدت بعض الوفود فكرة وضع استراتيجيات وطنية للإنتاج الأقل تلويثا والفعالية الإيكولوجية وتحديد أهداف للفعالية الإيكولوجية المتكيفة مع قطاعات ومنتجات وعمليات معينة. فينبغي أن تقوم الحكومات، في شراكة مع قطاع الصناعة، بوضع وتنفيذ مجموعة شاملة من تدابير السياسة العامة تشمل الإنتاج الأقل تلويثا والفعالية الإيكولوجية، وإدارة دورة عمر المنتجات، والإدارة الجيدة للمنتجات، ومنع التلوث. واعتبر وضع وتطبيق سياسات متكاملة في مجال الإنتاج نهجا مفيدا لبلوغ هذا الهدف.

٢٨ - وذكرت وفود عديدة أنه ينبغي أن تقوم الحكومات بتشجيع قطاعي الأعمال التجارية والصناعة على اعتماد نظم للإدارة البيئية ونشر معلومات عن الآثار البيئية لأنشطتهما. وينبغي أن تشجعا، عند الإمكان، على تقديم معلومات عن الآثار البيئية لسلعهما وخدماتهما، بما في ذلك آثار التوزيع والاستخدام والتصريف، فضلا عن عمليات الإنتاج.

٢٩ - وذكرت بعض الوفود أن بإكان قطاعي الأعمال والصناعة تقديم مساهمات هامة لجعل الاستهلاك والإنتاج أكثر استدامة عن طريق تطوير واعتماد تكنولوجيات للإنتاج الأقل تلويثا، والممارسات الفضلى بيئيا، ونظم للإدارة البيئية، ومدونات سلوك، ومبادئ عامة طوعية، واتفاقات تفاوضية. وينبغي أن تشجع الحكومات الحوار والشراكة مع قطاعي الأعمال والصناعة لبلوغ هذا الهدف.

٣٠ - وذكرت بعض الوفود أنه يلزم توسيع نطاق البحث والاستثمار لتطوير استخدام أكثر استدامة للموارد الرئيسية من قبيل الطاقة والنقل والمياه، بغية تحسين فرص حصول الفقراء عليها ومن أجل حفظ الموارد. ولوحظ أن بعض الحكومات تقدم دعما ماليا لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض الاستدامة في مجالات من قبيل الطاقة والزراعة، وتضع حوافز تشجع المستهلكين على تحسين فعالية الطاقة في المنازل والنقل.

٣١ - وأشارت بعض الوفود إلى ضرورة استخدام الأنظمة والحوافز الاقتصادية، بما في ذلك العمل تدريجيا على إدراج التكاليف البيئية، لتشجيع الإنتاج الأقل تلويثا والفعالية الإيكولوجية. وستحتاج عدة مؤسسات صغيرة ومتوسطة إلى دعم من الحكومات والوحدات الأخرى في الصناعة لبلوغ هذا الهدف.

٣٢ - وارتأت وفود عدة أن الأدوات الاقتصادية وإدراج التكاليف البيئية قد يشكل عائقا تجاريا ويؤدي إلى نتائج عكسية، لا سيما فيما يتعلق بالمزايا النسبية المحدودة فعلا للبلدان النامية، وينبغي بالتالي تفاديها وفقا لمبدأ المسؤوليات المشتركة والمتفاوتة.

٣٣ - وذكرت بعض الوفود أن المبادرات الطوعية للقطاع الخاص، بالتعاون مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية عند الاقتضاء، يمكن أن تساهم في تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج. ولوحظ أن أمانة اللجنة ستنظم، بالتشاور مع الأطراف الفاعلة الأخرى، حلقة عمل لخبراء الأطراف الفاعلة المتعددة تستضيفها كندا في آذار/ مارس ١٩٩٩، لتحديد عناصر لاستعراض المبادرات الطوعية والاتفاقات وتقديم تقرير إلى اللجنة.

٣٤ - وأشارت عدة وفود إلى ضرورة أن توفر مراكز الإنتاج الأقل تلويثا المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية دعما إضافيا للمؤسسات، لا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، من أجل إدخال تكنولوجيات الإنتاج الأقل تلويثا، وتمويل نقل التكنولوجيا والاضطلاع ببناء القدرات في مجال الإدارة البيئية، ومراجعة الحسابات والتوثيق.

٣٥ - ورحبت بعض الوفود بالإعلان الدولي للإنتاج الأقل تلويثا الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ ودعت الحكومات التي لم توقع الإعلان بعد إلى أن تفعل ذلك.

أثر العولمة على أنماط الاستهلاك والإنتاج

٣٦ - لاحظت وفود عديدة أن أنماط الاستهلاك والإنتاج في البلدان المتقدمة النمو تؤثر تأثيرا قويا على أنماط الاستهلاك والإنتاج في البلدان النامية، وخاصة في سياق العولمة وتحرير التجارة. ولا يحدث ذلك من خلال التجارة والاستثمار فحسب، بل أيضا من خلال الاتصال، ووسائط الإعلام، والإعلان التجاري والتسويق. وأكدت على ضرورة ألا تستخدم أنماط الاستهلاك والإنتاج في البلدان المتقدمة النمو لخلق حواجز فنية أمام التجارة.

٣٧ - وأشارت بعض الوفود إلى ضرورة بذل مزيد من الجهود لتحديد المجالات التي يتيح فيها تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج في البلدان المتقدمة النمو فرصا للمؤسسات في البلدان النامية. ولوحظ أن بعض عمليات الإنتاج في البلدان النامية أكثر مراعاة للبيئة من مثيلاتها في البلدان المتقدمة النمو.

٣٨ - وذكرت وفود كثيرة أن الضغوط التجارية التي تمارسها البلدان المتقدمة النمو ساهمت أيضا في نشأة ممارسات الاستهلاك غير المستدام في البلدان النامية. وعلى سبيل المثال، عندما تسعى البلدان المتقدمة النمو، بوسائل شتى، إلى تخفيض الرسوم المفروضة على صادراتها إلى البلدان النامية، من قبيل السيارات الفاخرة، والأثاث المنزلي المهدر للطاقة وغيره من المنتجات الغالية الثمن، فإنها تؤثر على أنماط الاستهلاك لدى البلدان النامية. وأوصت هذه الوفود بأن تتخذ البلدان المتقدمة النمو خطوات لمواءمة سياساتها في مجال التجارة والتنمية المستدامة، مع الحرص بصفة خاصة على تفادي نزعة تصدير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة. واقترح أن تنظر البلدان في إمكانية فرض رسوم على سلع معينة من السلع الفاخرة التي تستعمل مرة واحدة والتي لها آثار بيئية سلبية.

٣٩ - وذكرت بعض الوفود أن إدخال تحسينات على الفعالية الإيكولوجية سيعود بالنفع على جميع البلدان وأنه ينبغي اتخاذ تدابير لتشجيع الإنتاج الأقل تلويثا والفعالية الإيكولوجية، غير أنه قد تكون ثمة آثار سلبية تنعكس على البلدان التي تعتمد من الناحية الاقتصادية على صادرات الموارد الطبيعية.

٤٠ - ولاحظت بعض الوفود أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المصدرة للنفط قد تتأثر سلبا بتدابير من قبيل فرض رسوم على الطاقة وأنه ينبغي مراعاة حالة هذه البلدان.

٤١ - وشدد أحد الوفود على أهمية ضمان الانسجام بين الاتفاقات المتعددة الأطراف والصكوك التي تتناول المعايير البيئية والاجتماعية وقواعد التجارة المتعددة الأطراف.

٤٢ - واقترحت عدة وفود دراسة دور الاتصالات، ووسائط الإعلام والإعلان التجاري في تشجيع أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة وفي نشر أنماط الاستهلاك والإنتاج دوليا. واقترحت النظر في وضع مبادئ توجيهية متفق عليها.

التحضر

٤٣ - ذكر كثير من الوفود أن ثمة حاجة عاجلة لبذل مزيد من الجهود لمعالجة المشاكل المتصلة بالنقل والصحة في المستوطنات البشرية بالبلدان النامية، وبوجه خاص مشاكل تلوث الهواء وازدحام حركة المرور، وأن ثمة حاجة لاتباع نُهج جديدة في التخطيط الحضري، وإدارة استخدام الأراضي، والمواصلات العامة لمعالجة هذه المشاكل بطريقة شاملة.

٤٤ - ولاحظ كثير من الوفود أن جمع النفايات والتخلص منها يشكل قضية بيئية رئيسية في البلدان النامية والمتقدمة النمو على حد سواء. ولاحظت الوفود أن ثمة حاجة إلى إجراء بحوث في مجال نظم إدارة النفايات وتطوير هذه النظم وإلى قيام البلدان المتقدمة النمو بدعم تطبيق هذه النظم في البلدان النامية. وذكِر أن منع التبديد من خلال الإنتاج الأقل تلويثا، وخفض العبوات، والتدوير، وإعادة الاستخدام، وتثقيف المستهلكين وتزويدهم بالمعلومات يمكن أن يقدم إسهاما رئيسيا في إدارة النفايات. وسوف يشكل التبادل الدولي لأفضل الممارسات في تلك المجالات أهمية رئيسية.

٤٥ - وذكر كثير من الوفود أنه ينبغي إعطاء أولوية للهياكل الأساسية الحضرية اللازمة لمياه الشرب النظيفة والمرافق الصحية في البلدان النامية.

٤٦ - كما ذكر كثير من الوفود أن الدراية الفنية والتكنولوجيا والموارد المالية لدى البلدان المتقدمة النمو يمكن أن تساعد في معالجة مشاكل تطوير الهياكل الأساسية الحضرية، وإدارة النفايات والتخطيط الحضري الشامل في البلدان النامية.

٤٧ - ولاحظ بعض الوفود أن التخطيط الحضري وتطوير الهياكل الأساسية هما عنصران أساسيان في تحديد أنماط الاستهلاك والإنتاج في الأجل الطويل، حيث إنهما يفرضان قيودا على إحداث تغييرات في أنماط النقل واستهلاك الطاقة، والمياه والمواد. وينبغي إدماج اعتبارات الاستدامة في تخطيط استخدام الأراضي والتنمية الحضرية.

إعلام المستهلكين وتثقيفهم والقيم الاجتماعية

٤٨ - ذكر بعض الوفود أن الاستهلاك والإنتاج المستدامين يستلزمان استكمال التحسينات التكنولوجية بإجراء تغييرات في أنماط الحياة ووضع تصورات جديدة للرفاه، لا سيما فيما بين المستهلكين الأغنياء في جميع البلدان. ويستلزم ذلك مشاركة فعالة من المستهلكين في جهود التنمية المستدامة.

٤٩ - وذكر بعض الوفـود أنه ينبغي إدماج المعلومات عن الاستهلاك والإنتاج المستدامين في المناهج الدراسية بجميع مراحل التعليم، ولا سيما التعليم المهني.

٥٠ - كما ذكر بعض الوفود أن وضع العلامات البيئية ووضع العلامات التجارية بشكل عادل من شأنهما مساعدة المستهلكين في مراعاة القضايا البيئية والاجتماعية في الاستهلاك. بيد أن تلك التدابير لا ينبغي أن تكون حواجز مقنَّعة أمام التجارة. وحذر كثير من الوفود في أن مفهوم وضع العلامات البيئية وما يتصل به من قضايا ما يزال قيد المناقشة في اللجنة المعنية بالتجارة والبيئة التابعة لمنظمة التجارة العالمية.

٥١ - وشدد أحد الوفود على أن القضايا المتصلة بوضع العلامات البيئية لا ينبغي أن تنصب سوى على خصائص المنتجات، مع المراعاة الواجبة للمناقشات التي تجري في المحافل الأخرى المتعددة الأطراف، مثل اللجنة المعنية بالتجارة والبيئة التابعة لمنظمة التجارة العالمية، لتجنب وضع حواجز مقنَّعة أمام التجارة.

٥٢ - وذكر بعض الوفود أن استخدام أدوات السياسة الاقتصادية، بما في ذلك استيعاب التكاليف البيئية والاجتماعية، والإنهاء التدريجي للإعانات الضارة بيئيا، لازم أيضا في الترويج لخيارات المستهلكين التي تراعي التأثير على التنمية المستدامة. وشكك كثير من الوفود في فكرة "التكاليف الاجتماعية" وأعربوا عن تفضيلهم الإشارة بدلا من ذلك إلى الآثار الاجتماعية الناشئة عن أدوات السياسة الاقتصادية.

٥٣ - كما ذكر بعض الوفود أن ثمة حاجة إلى إجراء مزيد من البحوث عن سلوك المستهلكين، بما في ذلك الخيارات المفضلة لدى النساء والرجال والأطفال، وعن تأثير الإعلانات ووسائط الإعلام. ومن شأن اللجنة الدولية للاستدامة، الكائنة في اكسفورد والتي يجري إنشاؤها لدراسة الأبعاد الاجتماعية - الثقافية المشكلة لأنماط الاستهلاك والإنتاج، أن تقدم إسهاما قيِّما في إنعام النظر في هذه القضية.

٥٤ - وذكر بعض الوفود أنه ينبغي مراعاة الكيفية التي يمكن بها الجمع بين عناصر المعرفة والثقافة والممارسات وأساليب الحياة التقليدية والنُهج الحديثة لتشجيع الأنماط المستدامة للاستهلاك والإنتاج. وينبغي أن تراعي الجهود المبذولة في هذا المجال بشرق آسيا العمل الذي قام به المؤتمر المعني بـ "أنماط الاستهلاك المستدام: الاتجاهات والتقاليد في شرق آسيا" الذي عـُقد بجمهورية كوريا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩.

٥٥ - ورحب كثير من الوفود بالاتفاق الذي تم خلال المشاورات غير الرسمية على عناصر جديدة بشأن الاستهلاك المستدام لإدراجها في المبادئ التوجيهية لحماية المستهلك التي وضعتها الأمم المتحدة[٥].

---

(٥) قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٣٩ المؤرخ ٩ نيسان/أبريل ١٩٨٥، المرفق.

٥٦ - وذكر بعض الوفود أن إعلام وتثقيف المستهلك لازمان لتمكين المستهلكين من التوصل إلى خيارات واعية. وينبغي تزويد المستهلكين بمعلومات عن الآثار التي يحدثها سلوك المستهلكين على البيئة، والصحة، ونوعية الحياة، والفقر، وبمعلومات عن إمكانيات الاستهلاك البديلة. وينبغي أن تقوم الحكومات، في شراكة مع مجتمع الأعمال التجارية، ومنظمات المستهلكين، وغيرها من منظمات المجتمع المدني، بتشجيع إتاحة تلك المعلومات للجمهور. وقد لوحظ أن المشاركة العامة في صنع السياسات على جميع المستويات وشفافية العملية التشريعية والتنظيمية يشجعان المساندة العامة للجهود المبذولة في مجال الإنتاج والاستهلاك المستدامين والمشاركة فيها. وثمة حاجة إلى دعم الجمهور لتعزيز عمل منظمات المستهلكين في هذه المجالات.

ثانيا - السياحة والتنمية المستدامة

ألف - العناصر الممكنة لمشروع مقرر/قرار تتخذه لجنة التنمية المستدامة في دورتها السابعة

٥٧ - العناصر الممكنة لمشروع مقرر/قرار تتخذه لجنة التنمية المستدامة في دورتها السابعة بشأن السياحة والتنمية المستدامة هي التالية:

إن لجنة التنمية المستدامة،

إذ تشير إلى نتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية التاسعة عشرة لإجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١[٦]، التي طلبت من خلالها الجمعية إلى لجنة التنمية المستدامة أن تضع برنامج عمل دوليا موجها نحو العمل بشأن السياحة المستدامة، يجري تحديده بالتعاون مع المنظمة العالمية للسياحة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، وغيرها من الهيئات ذات الصلة؛ وشددت على أن وضع السياسات وتنفيذها ينبغي أن يتم بالتعاون مع جميع الأطراف المهتمة، وخاصة القطاع الخاص والمجتمعات المحلية والأصلية[٧]،

---

(٦) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8، والتصويب)، القرار ١، المرفق الثاني.

(٧) قرار الجمعية العامة د إ - ٢/١٩ المؤرخ ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٧، المرفق، الصفحة ٣٨.

وإذ تشير أيضا إلى أن الجمعية العامة قد أعلنت عام ٢٠٠٢ السنة الدولية للسياحة الايكولوجية[٨] والسنة الدولية للجبال[٩]،

١ - تقرر اعتماد برنامج عمل دولي بشأن التنمية السياحية المستدامة، يتضمن العناصر المجملة أدناه، يتم تنفيذه في الفترة بين الدورة السابعة للجنة التنمية المستدامة وسنة ٢٠٠٢ التي تنتهي فيها عملية استعراض التقدم المحرز في عشر سنوات منذ عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية؛

٢ - تطلب إلى الحكومات تحقيق تقدم في التنمية السياحية المستدامة، من خلال جملة أمور، منها وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وطنية أو خطط رئيسية للتنمية السياحية المستدامة استنادا إلى جدول أعمال القرن ٢١، مما سيكون من شأنه تشجيع صناعاتها السياحية، والمساعدة في اجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي والتكنولوجيات الملائمة السليمة بيئيا، وكذلك توفير بؤرة تركيز وتوجيه لجميع الأطراف المؤثرة، بما في ذلك مجالس السياحة الوطنية، والقطاع الخاص، فضلا عن المجتمعات المحلية والأصلية؛

٣ - تشجع الحكومات على الترويج لوضع إطار مؤات للمشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم، التي هي المحرك الأساسي في عملية خلق الوظائف بالقطاع السياحي، وذلك بخفض الأعباء الإدارية، وتحسين الوصول إلى رأس المال، وتوفير التدريب في مجال الإدارة وغير ذلك من المهارات؛

٤ - تطلب إلى صناعة السياحة أن تضع أشكالا جديدة للسياحة تكون متوائمة اجتماعيا وثقافيا وبيئيا وأن تواصل تطوير واستخدام المبادرات الطوعية دعما للتنمية السياحية المستدامة؛

٥ - تدعو الحكومات والمجموعات الرئيسية، فضلا عن منظومة الأمم المتحدة، لأن تضطلع، عن طريق العمل من خلال لجنة التنمية المستدامة المشتركة بين الوكالات، وبالتعاون الوثيق مع المنظمة العالمية للسياحة، ومن خلال الاستفادة من العمل ذي الصلة الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واتفاقية التنوع البيولوجي[١٠]، وغير ذلك من المنظمات ذات الصلة، بالمهام التالية وإبقاء لجنة التنمية المستدامة على علم بالتقدم المحرز:

---

(٨) قرار الجمعية العامة ٢٠٠/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨.

(٩) قرار الجمعية العامة ٢٤/٥٣ المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

(١٠) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، اتفاقية التنوع البيولوجي، (مركز النشاط البرنامجي للقانون البيئي وللمؤسسات البيئية)، حزيران/يونيه ١٩٩٢.

(أ) تشجيع التنمية السياحية المستدامة الطويلة الأجل التي تؤدي إلى زيادة المنافع الاقتصادية والتربوية من الموارد السياحية وتحافظ على التكامل الثقافي والبيئي في المجتمع المضيف؛

(ب) دعم الجهود الوطنية المبذولة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال لتحقيق التنمية السياحية المستدامة من خلال الأنشطة ذات الصلة المتعلقة ببناء القدرات فضلا عن تقديم المساعدة المالية والتقنية فيما يتعلق بجميع جوانب السياحة، بما في ذلك التعليم في مجال السياحة؛

(ج) جمع ونشر المعلومات عن أفضل الممارسات والتقنيات، بما في ذلك مزيج ملائم من الأدوات للإقلال إلى أدنى حد من الجانب السلبي من الآثار البيئية والاجتماعية التي تحدثها السياحة في البلدان المتقدمة والنامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال وتعزيز جانبها الإيجابي. ويمكن أن يتضمن هذا البرنامج أيضا جمع البيانات غير المصنفة عن السفر لتحديد أنواع واتجاهات الزوار في شتى البلدان؛

(د) تشجيع تبادل المعلومات عن المواصلات، وأماكن الإقامة، وغير ذلك من الخدمات، وبرامج زيادة وعي الجمهور والتعليم، وشتى البرامج الطوعية. وينبغي استطلاع الأشكال المحتملة لهذا التبادل للمعلومات بالتشاور مع الشركاء ذوي الصلة. كما ينبغي النظر في الاستفادة من وسائل مثل التمثيل التجاري، والمكاتب السياحية، وشبكة الإنترنت؛

(هـ) إجراء الدراسات بشأن التدابير الملائمة لتشجيع التنمية السياحية المستدامة؛

(و) زيادة توضيح مفهوم وتعريف السياحة المستدامة والسياحة غير الضارة بالبيئة؛

(ز) وضع مؤشرات للسياحة المستدامة، مع مراعاة العمل الذي قامت به المنظمة العالمية للسياحة، فضلا عن أي مرحلة اختبار جارية لمؤشرات التنمية المستدامة؛

(ح) القيام بالأنشطة التي يكون من شأنها تقديم الدعم المتبادل للتحضيرات الخاصة بالسنة الدولية للسياحة غير الضارة بالبيئة والسنة الدولية للجبال، فضلا عن الأنشطة الخاصة بالمبادرة الدولية المتعلقة بالشعب المرجانية؛

(ط) القيام باستقصاء وتقييم شاملين للمبادرات الطوعية القائمة المتعلقة بالاستدامة الاقتصادية والاجتماعية/الثقافية والبيئية للسياحة في إطار عملية المبادرات الطوعية التي استهلتها لجنة التنمية المستدامة في دورتها السادسة[١١]

(ي) النظر في إنشاء شبكة عالمية لتشجيع تبادل المعلومات والآراء بشأن السياحة غير الضارة بالبيئة؛

(ك) القيام، من خلال التشاور مع الحكومات، والقطاع الخاص، والرابطات العمالية، والسلطات المحلية، وغير ذلك من المجموعات الرئيسية، بوضع مجموعة شاملة من المبادئ التوجيهية للتنمية السياحية المستدامة ترمي إلى كفالة اتساق تنمية السياحة مع أهداف ومبادئ التنمية المستدامة ويمكن أن تحظى بموافقة الأمم المتحدة بحلول عام ٢٠٠٢؛

٦ - تدعو مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي إلى إمعان النظر، في إطار عملية تبادل الخبرات، في المعرفة المتاحة والممارسات الفضلى بشأن التنمية السياحية المستدامة والتنوع البيولوجي بغية الإسهام في المبادئ التوجيهية الدولية للأنشطة المتعلقة بالتنمية السياحية المستدامة في المناطق الأرضية الضعيفة، بما في ذلك الجبال، وبالنظم الإيكولوجية والموائل البحرية، ذات الأهمية الكبيرة للتنوع البيولوجي وبالمناطق المحمية؛

٧ - تدعو المنظمة العالمية للسياحة، والمجلس العالمي للسفر والسياحة، ومجلس الأرض، بوصفها واضعة جدول أعمال القرن ٢١ لصناعة السفر والسياحة، إلى وضع طرائق التقييم والرصد والإبلاغ من أجل تكملة العمل المنجز حتى الآن، وإتاحة النتائج للجنة التنمية المستدامة.

باء - ملخص المناقشات الذي أعده الرئيسان المشاركان

مقدمة

٥٨ - نتيجة للدورة الاستثنائية التاسعة التي عقدتها الجمعية العامة في عام ١٩٩٧ لإجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، قامت الجمعية العامة في الفقرة ٦٩ من مرفق قرارها دإ-٢/١٩ المؤرخ ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٧ بشأن برنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، بالطلب إلى لجنة التنمية المستدامة أن تضع برنامج عمل دوليا موجها نحو العمل بشأن السياحة المستدامة، يتم تحديده بالتعاون مع المنظمة العالمية للسياحة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي وغيرها من الهيئات ذات الصلة. وفي الفترة الأخيرة، أعلنت

---

(١١) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٨، الملحق رقم ٩ (E/1998/29)، الفصل الأول، الفرع باء، المقرر ٢/٦).

الجمعية العامة في قرارها ٥٣/٢٠٠ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ عام ٢٠٠٢ سنة دولية للسياحة غير الضارة بالبيئة، وأعلنت في قرارها ٥٣/٢٤ المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ عام ٢٠٠٢ سنة دولية للجبال. وطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ١٩٩٨/٤٠ المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٨، إلى اللجنة أن تقدم، في إطار مناقشتها لمسألة السياحة خلال دورتها السابعة، توصية إلى الجمعية العامة، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، باتخاذ التدابير والأنشطة الداعمة التي ستسهم في نجاح السنة الدولية للسياحة غير الضارة بالبيئة. وشددت وفود عديدة على أنه ينبغي وضع السياسة وتنفيذها بالتعاون مع الأطراف المعنية كافة، وبصورة خاصة القطاع الخاص والمجتمعات المحلية والسكان الأصليين، وذلك في سياق جدول أعمال القرن ٢١.

٥٩ - واستندت المناقشات حول السياحة والتنمية المستدامة إلى التوصيات والمقترحات بشأن العمل الواردة في تقرير الأمين العام عن السياحة والتنمية المستدامة وإضافاته الثلاث (E/CN.17/1999/5 و Add.1-3). وعلاوة على ذلك، قدمت وفود عديدة من بلدان متقدمة النمو ونامية معلومات مفيدة عما ينفذ في بلدانهم من أنشطة وسياسات واستراتيجيات تتصل بتنمية السياحة المستدامة.

اعتبارات عامة

٦٠ - أشارت وفود عديدة إلى أن السياحة هي في الوقت الراهن عامل مساهم هام في النمو الاقتصادي الدائم والتنمية المستدامة وقابلة لأن تبقى كذلك. ففي عدد من البلدان النامية، برزت السياحة كعامل مساهم مهيمن اقتصاديا، إذ وفرت تطوير الهياكل الأساسية، والوظائف، وحصائل من العملات الأجنبية، والدخل من الضرائب الحكومية، وفوائد هامة أخرى للمجتمعات المحلية. وتشهد البلدان النامية أوقاتا عصيبة تتعلق لا بالإدارة البيئية فحسب، بل أيضا بالرفاه الاجتماعي - الاقتصادي ونمو سوق السياحة. وأكبر تحد تواجهه القطاعات السياحية في هذه البلدان يتمثل في النهوض بالناس، وتتسم مسألتا إيجاد فرص عمل مستدامة، وتعزيز المشاريع الناشئة، إلى جانب توفير التدريب المناسب، بأهمية رئيسية.

٦١ - كما أشارت وفود عديدة إلى أن صناعة السياحة هي أسرع القطاعات الاقتصادية نموا في الاقتصاد العالمي ولها تأثير هام اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وبيئيا. وأشارت وفود عديدة إلى أنه تترتب على استمرار تنامي صناعة السياحة آثار هامة على تحقيق التنمية المستدامة، لا سيما في البلدان الجزرية الصغيرة النامية والجهات السياحية المقصودة ذات البيئة الإيكولوجية الهشة.

٦٢ - وشددت بلدان عديدة على أن بوسع قطاع السياحة أن يكون محركا رئيسيا للتنمية الاقتصادية في بلدان نامية عديدة نظرا لإمكانياته الواسعة في المساعدة في توليد الدخل والعمالة. وعلاوة على ذلك، فإن السياحة في بعض البلدان النامية، لا سيما تلك التي لم تحبها الطبيعة موارد كافية، مثل البلدان الجزرية الصغيرة النامية، قد تكون البديل الإنمائي الوحيد المتوافر على المديين القصير والمتوسط. غير أنه أبدي بعض القلق إزاء ما ينطوي عليه الاعتماد المفرط على السياحة، وبصورة خاصة السياحة الجماعية، من

مخاطر كبرى تتهدد البلدان التي يعتمد اقتصادها على السياحة نظرا لأن ظواهر مثل الكساد الاقتصادي والكوارث الطبيعية يمكن أن تكون لها آثار مدمرة على قطاع السياحة.

٦٣ - وأشارت وفود عديدة إلى احتمال أن تخلف السياحة الدولية في الجهات المقصودة المضيفة آثارا اجتماعية وثقافية إيجابية وسلبية على السواء. ورغم أن السياحة يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي على التنمية الاجتماعية عن طريق إيجاد فرص العمالة، وإعادة توزيع الدخل، وتخفيف حدة الفقر، فيحتمل أيضا أن تؤدي إلى إحداث تغيير اجتماعي وثقافي سلبي نتيجة لأمور عديدة مثل إساءة استعمال المخدرات، وعمالة الأطفال، والبغاء، والاكتظاظ، والضغط على الموارد، والتحديات للثقافة القائمة.

٦٤ - وذكرت وفود عديدة أن ثمة اعتبارا هاما في التنمية السياحية المستدامة وهو طاقة الجهات المقصودة المضيفة على تحمل السياح بيئيا واجتماعيا على السواء، الأمر الذي ينبغي أن يعكس على نحو كاف قدرة مجتمع محلي ما على استيعاب السياح بدون إغراق أو اكتساح الثقافة المحلية وموارده الطبيعية.

٦٥ - كما أعلنت بلدان عديدة أنه يمكن لصناعة السياحة أن تمثل تحديات جدية للإدارة البيئية، بصورة خاصة عن طريق استهلاكها للموارد، وما ينجم عن تطوير الهياكل الأساسية والمرافق السياحية ووسائل النقل والأنشطة السياحية من تلوث ونفايات. وفي غياب التخطيط والإدارة السليمين، يمكن أن تشجع التنمية السياحية الاستخدام الكثيف أو غير الملائم للأراضي مما قد يؤدي إلى إزالة الأحراج وتآكل التربة وفقدان التنوع البيولوجي. ومن المفارقات أن الضرر الذي يلحق بالبيئة يفضي إلى تهديد إمكانية استمرار صناعة السياحة لأن السياحة تعتمد اعتمادا شديدا على البيئة الطبيعية.

٦٦ - وعرفت بلدان عديدة تنمية المناطق الساحلية من أجل السياحة بأنها مسألة تثير قلقا خاصا. إذ أن التنمية السياحية السيئة التخطيط يمكن أن تسلب المناطق الساحلية جمالها العذري، وتساهم في تخريب الشواطئ وتآكل تربة السواحل وتلحق الضرر بسبل عيش سكان المجتمعات المحلية الساحلية. واعتبرت معالجة النفايات السائلة والصلبة التي تنجم عن صناعة السياحة والتخلص منها مشكلة خطيرة، خاصة بالنسبة للاقتصادات الأقل نموا التي تفتقر إلى الهياكل الأساسية المادية المناسبة أو المقدرة الكافية على معالجة النفايات. وغالبا ما يؤدي التخلص من النفايات السائلة عبر تصريفها في المناطق البرية والبحرية المحيطة إلى تلوث موارد المياه العذبة الداخلية الشحيحة، وفقد الحياة البحرية الثمينة، وإتلاف الشعب المرجانية وإطماء الشواطئ الساحلية وتآكل تربتها.

٦٧ - وأشارت بعض الوفود، التي لاحظت أن الأمم المتحدة أعلنت عام ٢٠٠٢ سنة دولية للجبال، إلى أن الفرص متاحة لإيجاد روابط واضحة بين هذه السنة والسنة الدولية للسياحة غير الضارة بالبيئة، وهي في عام ٢٠٠٢ أيضا. فالمناطق الجبلية تمثل جزءا كبيرا من صناعة السياحة. وهذه النظم الإيكولوجية النائية والهشة والشديدة التنوع البيولوجي هي مواطن ثقافات وتقاليد فريدة من نوعها تجذب السياح من عالم لا يفتأ يزداد تحضرا. ومن شأن تنمية السياحة في المناطق الجبلية، إن لم تتم إدارتها بطريقة سليمة، ولم

تأخذ بالحسبان المجتمعات المحلية، والسيطرة المحلية على الموارد، والدور الأساسي للمرأة، والتوزيع المنصف للمنافع، والاحتياجات من الهياكل الأساسية الملائمة، أن تنذر بتقويض الأنظمة الإيكولوجية والثقافات.

٦٨ - وشددت بلدان عديدة على أن المياه العذبة تظل تشكل قلقا ملحا. إذ بسبب الكثافة الشديدة في استخدام صناعة السياحة للمياه العذبة قد تتفاقم مشكلة توفير المياه العذبة مع انتشار هذه الصناعة عالميا إلا إذا اتخذت خطوات لتخفيف استخدام المياه إلى الحد الأدنى في أماكن الإقامة وغيرها من الأنشطة السياحية. وأشارت بعض الوفود الأخرى إلى أنه بالرغم من أن قطاع السياحة لا يسهم في الاحترار العالمي إلا بشكل ضئيل، إلا أن تلوث الهواء قد يزداد حدة على المستوى العالمي من جراء، على سبيل المثال، تزايد انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون المتصل باستخدام الطاقة في وسائل النقل لأغراض السياحة، وتبريد المرافق السياحية وتدفئتها.

٦٩ - كما شددت بلدان عديدة على أنه يمكن لصناعة السياحة أن تساعد في حماية الموارد الطبيعية، مثل الحدائق، والمناطق المحمية والمواقع الثقافية والطبيعية، وذلك عن طريق مساهماتها المالية، وتوفير الهياكل الأساسية البيئية وتحسين الإدارة البيئية. كما يمكن أن تساعد في زيادة إدراك السكان المحليين للقيمة المالية والجوهرية للمواقع الطبيعية والثقافية، بحفزها المجتمعات المحلية على استرداد إرثها الطبيعي والثقافي من خلال حماية البيئة وحفظها. ولصناعة السياحة بصورة عامة مصلحة أصيلة في الحفاظ على الموارد البيئية والاجتماعية والثقافية الموجودة في المناطق المقصودة إذ أنها تمثل الأصول الأساسية لهذه الصناعة.

٧٠ - وحاولت وفود عديدة تعريف السياحة المستدامة. فارتأى أحد الوفود أن السياحة المستدامة هي، بين أمور أخرى، تنمية "تلبي حاجة السياح والمناطق المضيفة لهم حاليا وتحمي في نفس الوقت وتعزز الفرصة للمستقبل". وارتأت وفود أخرى أن "السياحة المستدامة يجب أن تسعى وراء تحقيق توازن بين (أ) الفائدة الاقتصادية؛ (ب) ومشاركة المجتمع، بما فيه المجتمعات المحلية، بحصائل مباشرة، والسعي إلى صون قيمه وتقاليده الثقافية وترسيخها؛ (ج) وحفظ البيئة والتنوع البيولوجي وحمايتها، مع مراعاة الأنظمة التي تتيح إدارة سليمة للموائل والشروع في عملية تثقيف ونشر للمعلومات من أجل تعزيز الوعي البيئي بين السكان المحليين والزوار". وأشار وفد إلى أن السياحة غير الضارة بالبيئة هي نشاط اقتصادي يخفف الآثار البيئية إلى حدودها الدنيا، ويقدر حفظ النظم الإيكولوجية ويساهم فيه، وفي الوقت نفسه يولد الدخل للمجتمعات المحلية.

٧١ - وذكر أحد الوفود أن السياحة غير الضارة بالبيئة تنطوي على إمكانية إيجاد أنماط جديدة من السياحة ولكن توجد في الوقت ذاته عراقيل تحول دون تعزيز هذه السياحة وهي تشتمل على تردد المجمعات المحلية في استبدال السياحة التقليدية بغيرها، والممانعة في اعتماد مدونات سلوك معينة لضمان جودة السياحة غير الضارة بالبيئة، وصعوبة الترويج لها في مناطق يرجح ألا تجتذب الزوار.

التحديات

٧٢ - أشارت وفود إلى وجود عدد من التحديات الكبيرة التي تنطوي عليها تنمية السياحة المستدامة. وتشتمل هذه التحديات، بين أمور أخرى، على ما يلي:

(أ) تمركز الخدمات والأرباح في عدد قليل جدا من الشركات عبر الوطنية، مما يؤدي غالبا إلى تنمية جيوب لا يكون لها روابط بالقطاعات الاجتماعية - الاقتصادية الأخرى من المجتمع المحلي؛

(ب) عدم وجود هياكل أساسية سياحية مناسبة وهو أمر اعتبر عائقا خطيرا في وجه تنمية السياحة في بعض البلدان، لا سيما البلدان النامية؛

(ج) ضرورة زيادة إمكانية حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة على الحوافز الحكومية والدعاية؛

(د) ضرورة إشراك المجتمعات المحلية على المستويات كافة في جميع جوانب عملية تنمية السياحة، مثل وضع السياسة، والتخطيط، والإدارة، والملكية وتقاسم الفوائد؛

(هـ) الحاجة إلى أن يحفظ تخطيط التنمية السياحية التركة الطبيعية والحضارية للجهات السياحية المقصودة وتراثها وسلامتها، وأن يحترم المعايير الاجتماعية والثقافية للمجتمع، لا سيما في أوساط المجتمعات المحلية للسكان الأصليين؛

(و) ضرورة إطلاع الناس على الفوائد التي تكسب من تنمية السياحة المستدامة وذلك عن طريق حملات توعية داخل المجتمعات المحلية؛

(ز) ضرورة زيادة الوعي العام بشأن تنمية السياحة المستدامة وتشجيع السياح على اعتماد سلوك أكثر التماسا بالمسؤولية؛

(ح) ضرورة توسيع الروابط بين القطاع السياحي الخاص وقطاعات الاقتصاد الأخرى، وكفالة عدم تهميش المستثمرين الأجانب لمنظمي المشاريع المحليين في صناعة السياحة؛

(ط) كفالة وجود ما يكفي من التنسيق بين القطاعين العام والخاص من أجل تحقيق سياحة مستدامة؛

(ي) سد النقص القائم في التعاون الإقليمي لتعزيز تنمية السياحة المستدامة؛

الإجراءات التي ينبغي للحكومات اتخاذها

٧٣ - شددت وفود عديدة على أنه ينبغي للحكومات إيلاء الاهتمام والأولوية المناسبين للسياحة في التخطيط الإنمائي بحيث تتطور بانسجام مع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الشاملة، داخل إطار متكامل للسياسة العامة. وينبغي للحكومات في هذا الشأن أن تضع استراتيجيات وطنية أو خططا رئيسية للسياحة، في إطار جدول أعمال القرن ٢١، توفر بؤرة تركيز وتوجيه لجميع الأطراف المؤثرة.

٧٤ - وأعلنت بعض الوفود أنه يتعين على البلدان النظر في مختلف الخيارات المتاحة لتمويل مشاريع الهياكل الأساسية السياحية، مثل الانفاق الحكومي، والتمويل من مؤسسات مالية متعددة الأطراف وإقليمية، واشتراك القطاع الخاص عن طريق خطط البناء - التشغيل - النقل، والاستثمار المباشر الأجنبي. وإضافة إلى ذلك، توجد خيارات متنوعة أيضا لتمويل القطاع الخاص من أجل عدة أمور منها التدريب والتعليم والإدارة والتسويق.

٧٥ - ولاحظ بعض البلدان أن استخدام الأدوات الاقتصادية لتعزيز السياحة المستدامة، وبوجه خاص تحديد التكلفة الكاملة في تسعير للطاقة والمياه، يمكن أن يعزز الكفاءة الاقتصادية في صناعة السياحة وأن يوفر عائدات إضافية يمكن أن تستخدم لدعم تحسين إدارة هذه الموارد. وفي هذا الصدد، فإن مبدأ الملوث - يدفع ونظم المستخدم - يدفع ملائمة هنا وينبغي تطبيقها ودعمها على نحو أوسع نطاقا.

٧٦ - ورأى العديد من الوفود لزوم تنفيذ سياسات حكومية لتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في صناعة السياحة ودعمها، وخاصة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال.

٧٧ - وشدد العديد من الوفود على لزوم أن تشجع الحكومات قيام شراكات بين جميع الأطراف المؤثرة وعلى أن بإمكان الحكومات أن تضطلع بدور هام عن طريق تشجيع ودعم وتسهيل مشاركة والتزام الأطراف المؤثرة جميعها وخاصة مجتمعات السكان الأصليين والمجتمعات المحلية، وفي تخطيط السياحة وتنميتها وإدارتها.

٧٨ - وأكد العديد من الوفود أنه إذا أريد للجهود المبذولة من أجل تعزيز مشاركة المجتمعات أن تكون ذات فعالية، فينبغي زيادة ما تعود به السياحة من فوائد على المجتمعات المحلية وذلك بإيجاد فرص عمل، وإتاحة الفرص لتنظيم المشاريع وتحقيق فوائد اجتماعية.

٧٩ - وأكد بعض البلدان على أن ثمة، في بعض الحالات، حاجة إلى السيطرة على معدلات نمو قطاع السياحة من أجل المحافظة على التركة الطبيعية والحضارية للجهات السياحية المقصودة وتراثها وسلامتها علاوة على الأعراف الاجتماعية والثقافية للمجتمعات وخاصة لدى مجتمعات السكان الأصليين.

٨٠ - وأشار العديد من البلدان إلى ضرورة تعزيز بناء القدرات في مجال السياحة المستدامة، وخاصة قدرات الحكومات المحلية. ففي العديد من البلدان، تضطلع الحكومات المحلية بمسؤوليات كبيرة في مجالات تنمية السياحة وإدارتها، ومن شأن برامج بناء القدرات أن تمكنها من تحسين فهمها لهذه المسؤوليات فيما يتعلق بالسياحة المستدامة.

٨١ - وأشار بعض الوفود إلى أن على الحكومات المحلية والمركزية أن تعزز من قدراتها على رصد أداء قطاع السياحة وأن تضع مؤشرات ملائمة للسياحة المستدامة يمكن أن تعود إليها لدى صنع قراراتها.

٨٢ - وشدد العديد من الوفود على ضرورة أن تعمل الحكومات على تعزيز دور المجتمعات المحلية في تحديد ما تستطيع تقديمه، وتحديد كيفية إبراز إرثها الثقافي وجوانب الثقافة التي ينبغي أن تظل بعيدا على مرأى الزوار، إن وجدت.

٨٣ - واقترح بعض الوفود ضرورة تنظيم السياحة، لا سيما السياحة الجماعية، وحظرها، متى لزم الأمر، في المناطق الحساسة ايكولوجيا وثقافيا. أما في المناطق المحمية وحيث تتسم الطبيعة بالتنوع والهشاشة والجاذبية، فينبغي ألا يسمح بالسياحة إلا بالقدر الذي تلبي فيه متطلبات حماية الطبيعة وحفظ التنوع البيولوجي. وأما في المناطق الساحلية حيث يمكن أن تحدث السياحة أضرارا بيئية خطيرة، فينبغي تنفيذ مبادئ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. وتمثل الدراسات المتعلقة بالأثر البيئي أداة هامة للتنمية المستدامة وينبغي الاضطلاع بها.

٨٤ - وأشار العديد من الوفود إلى ضرورة إدراج المسائل المتعلقة بالاستدامة فيما يُلقن من دروس في جميع مراحل التعليم بغية تكوين الوعي والمهارات البيئية المطلوبة لتعزيز السياحة المستدامة. ومن المهم أيضا في هذا الخصوص زيادة وعي الجمهور لمفهوم السياحة المستدامة وتشجيع سلوك أكثر اتساقا بالمسؤولية بين السياح.

٨٥ - وشدد العديد من البلدان على الحاجة إلى بذل مزيد من الجهود لمنع ومراقبة ما يتصل بالسياحة من أعمال تتسم بسوء معاملة الناس واستغلالهم، لا سيما النساء والأطفال وغيرهم من الفئات المحرومة. وذهب بعض الوفود إلى أن للبلدان المرسلة للسياح والبلدان المستقبلة لهم على السواء دورا تضطلع به في مكافحة هذا الأثر السلبي الخطير للسياحة الدولية.

الإجراءات التي يتعين على القطاع الخاص اتخاذها

٨٦ - ذكر العديد من الوفود أن صناعة السياحة ينبغي أن تكفل المراعاة التامة في قراراتها المتعلقة بالاستثمار والعمالة والتشغيل وغير ذلك من الأنشطة التجارية ما يترتب على أنشطتها هذه من آثار واسعة النطاق بالنسبة لاستدامة التنمية والاقتصاد على المدى الطويل في المواقع التي تعمل فيها.

٨٧ - ورأى بعض البلدان أن بإمكان صناعة السياحة، بتعديلها المنتجات التي تطورها وتقدمها للجمهور، أن تؤثر بصورة مباشرة على طبيعة السياحة ذاتها، بحيث توجهها نحو الأشكال المستدامة للسياحة. ويمكن الاستفادة من التسويق لدعم مبادرات هذه الصناعة الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة، من خلال جملة أمور منها زيادة الوعي لدى زبائنها بالآثار البيئية والاجتماعية المحتملة للاجازات التي يقضونها وبأهمية السلوك القائم على الإحساس بالمسؤولية. وفي بعض البلدان، تهتم صناعة السياحة أيضا بصورة متزايدة بوضع علامات إيكولوجية على اعتبار أن ذلك يشكل وسيلة لتعزيز المرافق والمواقع السياحية لهذه البلدان. بيد أن بعض الوفود نبه إلى أن وضع العلامات الايكولوجية وما يتصل بها من مسائل لا تزال قيد نظر اللجنة المعنية للتجارة والبيئة التابعة للمنظمة العالمية للسياحة.

٨٨ - وحث العديد من الوفود شركات السياحة على إدماج نظم وإجراءات الإدارة المتكاملة للبيئة في جميع جوانب أنشطة الشركات. ويتطلب هذا تنفيذ جملة أمور منها مراجعة الحسابات البيئية والاجتماعية وتدريب الموظفين في مجال مبادئ إدارة التنمية المستدامة وممارساتها. وحث بعضهم أيضا شركات السياحة على اتخاذ جميع التدابير الملائمة للتقليل إلى أدنى حد من جميع أشكال النفايات، وحفظ موارد الطاقة والمياه العذبة، والحد من الانبعاثات الضارة التي تسقط على جميع الأوساط البيئية، وكذلك تقليل الآثار البيئية المحتملة المترتبة على تنمية السياحة، بالعمل، مثلا، على استخدام المواد والتكنولوجيات المحلية الملائمة للظروف المحلية. وحث بعضهم صناعة السياحة على أن تشجع تطبيق الإدارة المراعية للبيئة خاصة لدى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٨٩ - ولاحظ بعض الوفود أن صناعة السياحة وضعت عددا من قواعد السلوك البيئي وغير ذلك من المبادرات الطوعية لدعم السياحة المستدامة. واقتُرح إعداد قائمة بهذه المبادرات الطوعية التي تقوم بها الصناعة وأوجه التحسن في مجالَي الرصد والإبلاغ فيما يتعلق بالتقدم الذي تحرزه الصناعة نحو تحقيق أهداف السياحة المستدامة ووضع تقييم لهذه المبادرات وأوجه التحسن. وطلب بعض الوفود إعداد قائمة بجميع قواعد السلوك والمبادئ التوجيهية والمبادرات الطوعية الموجودة فيما يتعلق بالسياحة المستدامة.

الإجراءات التي ينبغي للمجتمع الدولي اتخاذها

٩٠ - شدد العديد من الدول على الحاجة إلى أن يشجع المجتمع الدولي الاعتراف بقيمة السياحة باعتبارها أداة اقتصادية للتنمية، وخاصة بالنسبة للبلدان النامية، وبهشاشة الموارد التي تعتمد عليها، علاوة على ما يتطلبه ذلك من حاجة إلى دعم دولي لتشجيع تنميتها بصورة مستدامة.

٩١ - وذهب العديد من الوفود إلى أن على المنظمات الدولية والبلدان المانحة أن تضاعف جهودها في مجالَي التدريب وبناء القدرات في ميدان السياحة في البلدان النامية، وأن تجرى دراسات بشأن مسائل تهم البلدان النامية على وجه التحديد. ويعتبر تقديم المساعدة التقنية والمالية إلى البلدان النامية أمرا أساسيا لتمكينها من تطوير قطاعات سياحية تنافسية ومستدامة.

٩٢ - وذكر بعض الوفود أن الاتفاقات والمبادئ التوجيهية الدولية والإقليمية والمتعددة الأطراف التي تتناول مسألة السياحة المستدامة ينبغي أن تترجَم بصورة فعالة إلى برامج عملية لتنفذها صناعة السياحة والحكومات والمجتمع المدني. وهناك أيضا حاجة إلى توحيد وتعزيز رصد هذه المبادرات.

٩٣ - وشدد العديد من الوفود على أن للمجتمع الدولي دور هام يؤديه في مساعدة البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا، والاقتصادات المارة بمرحلة انتقال والبلدان الجزرية الصغيرة النامية، بتقديم مساعدات مالية وتقنية إلى الحكومات على جميع الأصعدة.

٩٤ - وشدد العديد من الوفود أيضا على ضرورة أن يعمل المجتمع الدولي على تعزيز التعاون الإنمائي لجعل التنمية السياحية أكثر استدامة من الناحية البيئية، إلى جانب تأكيدها على تقديم الدعم المالي واتخاذ تدابير مالية للتعجيل بنقل التكنولوجيا السليمة بيئيا إلى البلدان النامية. وينبغي اتخاذ خطوات لتسهيل تبادل المعلومات والخبرات والمهارات التقنية على الصعيد الدولي وخاصة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وقال بعض الوفود إن التعاون الدولي حري بأن يجعل السياحة مستدامة في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية أيضا.

٩٥ - وأكد بعض الوفود على التعاون الإقليمي باعتباره نهجا هاما في مجال السياسة العامة لتعزيز تنمية السياحة المستدامة.

٩٦ - ولاحظ أحد الوفود أنه على الرغم من أهمية إفساح المجال لمجموعة متنوعة من أشكال السياحة غير الضارة بالبيئة التي تتوقف على الحالة الإقليمية، فإن هناك فوائد يمكن أن تُستمد من المعايير العالمية بالتقليل إلى أدنى حد من التشعبات السلبية لهذه السياحة ومن وجود شبكة دولية لتعزيز تبادل المعلومات والآراء.

ثالثا - اعتماد تقرير الفريق العامل

٩٧ - في الجلسة ٩ المعقودة في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٩، كان معروضا على الفريق العامل مشروع تقرير دورته (E/CN.17/ISWG.I/1999/L.1)، علاوة على عدد من الورقات غير الرسمية.

٩٨ - وفي الجلسة ذاتها، أحاط الفريق العامل علما بالورقات غير الرسمية واعتمد تقريره.

رابعا - المسائل التنظيمية ومسائل أخرى

ألف - افتتاح الدورة ومدتها

٩٩ - اجتمع الفريق العامل بين الدورات والمخصص المعني لأنماط الاستهلاك والإنتاج وللسياحة التابع للجنة التنمية المستدامة في نيويورك في الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٩، وفقا لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٩٥/١٩٩٨ المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٨. وعقد الفريق العامل ٩ جلسات (الجلسات ١-٩).

١٠٠ - وافتتح الدورة الرئيس المؤقت جورج تالبوت (غيانا)، نائب رئيس لجنة التنمية المستدامة.

باء - الحضور

١٠١ - حضر الدورة ممثلون من الدول الأعضاء في لجنة التنمية المستدامة. وحضر الدورة أيضا مراقبون عن الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة وعن الاتحاد الأوروبي، وممثلو مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وأمانات الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، وكذلك مراقبون عن منظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية.

جيم - انتخاب أعضاء المكتب

١٠٢ - في الجلسة الأولى، المعقودة في ٢٢ شباط/فبراير، انتخب الفريق العامل بالتزكية نافذ حنيف (باكستان) وساندور موزيس (هنغاريا) رئيسين مشاركين.

دال - جدول الأعمال والأعمال التنظيمية

١٠٣ - وفي الجلسة الأولى، المعقودة في ٢٢ شباط/فبراير، وبعد بيانين أدلى بهما الرئيس المشارك وممثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، أقر الفريق العامل جدول الأعمال بصيغته الواردة في الوثيقة E/CN.17/ISWG.I/1999/1 واعتمد تنظيم أعماله. وفيما يلي جدول الأعمال:

١ - انتخاب أعضاء المكتب.

٢ - إقرار جدول الأعمال والمسائل التنظيمية الأخرى.

٣ - أنماط الاستهلاك والإنتاج.

٤ - السياحة.

٥ - مسائل أخرى.

٦ - اعتماد تقرير الفريق العامل.

هاء - الوثائق

١٠٤ - كان معروضا على الفريق العامل الوثائق التالية:

(أ) تقرير الأمين العام المعنون "الاستعراض الشامل لمسألة تغير أنماط الاستهلاك والإنتاج" (E/CN.17/1999/2)؛

(ب) تقرير الأمين العام عن السياحة والتنمية المستدامة (E/CN.17/1999/5)؛

(ج) تقرير الأمين العام عن السياحة والتنمية المستدامة: السياحة والتنمية الاقتصادية (E/CN/17/1999/5/Add.1)؛

(د) تقرير الأمين العام عن السياحة والتنمية المستدامة: السياحة والتنمية الاجتماعية (E/CN/17/1999/5/Add.2)؛

(هـ) تقرير الأمين العام عن السياحة والتنمية المستدامة: السياحة وحماية البيئة (E/CN/17/1999/5/Add.3)؛

- - - - -